

إعادة هيكلة النفقات العامة وأثرها على معدل البطالة في مصر Restructuring public Expenditures and its Impact on the Unemployment Rate in Egypt

د/ عبدالله رمضان توفيق

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية.
كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

مستخلص :

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر إعادة هيكلة النفقات العامة الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على معدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، وذلك نظراً لأهمية قضية البطالة لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية خطيرة.

وتعتمد منهجية البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الاحصائية الخاصة بهيكل الموازنة العامة المصرية من جانب النفقات العامة لبيان مدى تطور الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الحكومي ومدى مساهمته النسبية لاجمالي الإنفاق العام، كما يعتمد البحث على الأسلوب القياسي بحيث يتم بناء نموذج قياسي لمحددات البطالة في مصر، على أن يتم إدراج الإنفاق الاستثماري الحكومي كأحد المتغيرات المستقلة اختباراً لفرضية الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود استقرار نسبي لهيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥)، مع انخفاض مرونة الاستثمارات العامة لجملة النفقات العامة، وحدث إعادة هيكلة في النفقات العامة مع ارتفاع مرونة الاستثمارات العامة لاجمالي النفقات خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)، كما توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية معنوية احصائياً بين الاستثمارات العامة كنسبة من اجمالي النفقات العامة -كمؤشر تقريبي على إعادة هيكلة النفقات العامة- و بين معدل

البطالة (كمتغير تابع) خلال فترة الدراسة، مما يبرهن على قدرة الاستثمارات العامة على استيعاب جانب من البطالة في ظل آثار الركود العالمي.
الكلمات المفتاحية: السياسة المالية التوسعية، إعادة هيكلة النفقات العامة، البطالة.

Restructuring public Expenditures and its Impact on the Unemployment Rate in Egypt

Abstract :

This research aims to measure the impact of restructuring public expenditures resulting from the implementation of economic reform programs on the unemployment rate in Egypt during the period (2002-2022), given the importance of the unemployment issue due to its serious negative economic and social effects.

The research methodology relies on the descriptive analytical method, by analyzing the statistical data on the structure of the Egyptian public budget on the part of public expenditures to show the extent of the evolution of the relative importance of government investment spending and the extent of its relative contribution to the total public spending. The research also develop an Econometric model for the determinants of unemployment In Egypt, government investment expenditure should be included as one of the independent variables to test the hypothesis of the study.

The study concluded there is a statistical significant inverse relationship between public investments as a percentage of total public expenditures - as a rough indicator of

restructuring public expenditures - and the unemployment rate (as a dependent variable) during the study period, which proves the ability of public investments to absorb a part of unemployment in light of the effects of Global recession.

Keywords: Expansionary Fiscal Policy, Public Expenditure Restructuring, Unemployment

١/ مقدمة:

تعتبر قضية البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، وذلك لما لها من آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وقد بلغ متوسط معدل البطالة في مصر نحو ٩% من قوة العمل في المتوسط عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وقد وصل نحو ١٣% عام ٢٠١٥، وانخفض معدل البطالة إلى نحو ٧.٤% عام ٢٠٢١، والواقع أن مشكلة البطالة تتسم بالتعقيد والتشعب الشديد ما بين مسبباتها وآثارها، حيث تتأثر بعوامل ديموغرافية كالنمو السكاني وهيكل السكان والتركز السكاني، وهو ما يعتمد على العديد من العوامل الاجتماعية، وكذلك تتأثر بالتوجهات الإيدلوجية المؤثرة على صناعة السياسات الاقتصادية، مثل برامج الخصخصة، كما تتأثر بالعوامل الاقتصادية، مثل حجم الإنفاق الكلي ومحدداته، ويركز هذا البحث على جانب الإتفاق الحكومي وتأثيره على معدل البطالة في مصر.

وتعتبر الدراسات المرتبطة بتحليل آثار الإنفاق الحكومي بشكل عام من الموضوعات التي حظيت بجدل كبير على المستويين النظري والتطبيقي، وهو ما يرجع إلى العديد من العوامل، ومن بينها تفضيل درجة التدخل الحكومية في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وكذلك فقد زاد من حدة الجدل الخلاف الكبير بين الكم الهائل من الدراسات المؤيدة والمعارضة للسياسة المالية التوسعية بشكل عام.

^١ قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.worldbank.org/indicators>

وكما تعددت الدراسات المرتبطة بالإنفاق الحكومي، فإنها قد تنوعت ما بين اختبار آثار الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبين اختبار اتجاه العلاقات السببية لمتغيرات السياسة المالية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي أو الاستثمار الخاص وغيرها، فضلاً عن الدراسات التي ركزت اهتمامها على التحليل القطاعي لمكونات الإنفاق الحكومي سواء على مستوى التصنيف الاقتصادي أو الوظيفي، ويظل العامل المشترك بين العديد من الدراسات المؤيدة لاحتمالية التأثير الايجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي هو الإنفاق الاستثماري الحكومي.

ولذلك يهدف هذا البحث إلى قياس أثر إعادة هيكلة النفقات العامة الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على معدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، وذلك نظراً لأهمية قضية البطالة لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية خطيرة.

وتتمثل مشكلة البحث في وجود خلل هيكل تقليدي في توزيع النفقات العامة في مصر، فمن المعتاد أن يمثل الإنفاق الاستثماري الحكومي نسباً منخفضة لاجمالي النفقات العامة في مصر، وهو ما يمكن تفسيره بحتمية النفقات الأخرى والمتمثلة في النفقات التشغيلية، ونفقات أعباء خدمة الدين، والدعم والتي شكلت مجتمعة ما نسبته نحو ٨١% من اجمالي النفقات العامة لعام ٢٠٠٦، في حين أن الإنفاق الاستثماري الحكومي (النفقات المنتجة) مثلت نحو ٩% لنفس العام، وبمقارنة بيانات عام ٢٠١٦، نجدها ٨٥%، ٨% على الترتيب، مما يدل على وجود حالة من الاستقرار للتوزيع النسبي للإنفاق الحكومي.

^٢ تم احتساب النسب بناءً على بيانات وزارة المالية، البيان المالي، حيث تمثل نفقات الباب الأول (الأجور والتعويضات)، والبالغ الثاني (شراء السلع والخدمات) النفقات التشغيلية، في حين يمثل الباب الثالث (فوائد الدين العام)، ولم يتم احتساب أقساط الدين (الباب الثامن) حيث يتم احتساب النسب لاجمالي الإنفاق العام، وليس لجملة الاستخدامات

وقد أدى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى تغير الأوزان النسبية التقليدية لبعض أبواب الموازنة وعلى رأسها الدعم (الباب الرابع)، وكذلك الاستثمارات فى الأصول غير المالية (الباب السادس)، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الإنفاق الحكومى على الدعم كنسبة من اجمالى النفقات نحو ٢٧% فى عام ٢٠٠٦، فى حين بلغت نسبة الإنفاق الحكومى الاستثمارى نحو ٩% لنفس العام، والتي ظلت كما هى عام ٢٠١١، فى حين ارتفعت نسبة الدعم إلى نحو ٣١%، وقد تراوحت نسبة الإنفاق الاستثمارى الحكومى ما بين (٧-٨%) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، ويلاحظ أنه مع انخفاض نسبة الدعم لنحو ٢٦%، ٢١%، ١٦% فى أعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على الترتيب، تزايدت نسبة الإنفاق الاستثمارى لنحو ١٣%، ١٦%، ١٨% فى أعوام ٢٠٢٢، ٢٠٢١، ٢٠٢٠ على الترتيب^٣.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث فى التساؤل التالى: "إلى أى مدى ساهمت إعادة هيكلة النفقات العامة من خلال زيادة الوزن النسبى للإنفاق الاستثمارى الحكومى على حساب الدعم فى استيعاب جزء من معدل البطالة فى مصر؟" ويقوم البحث على فرضية مؤداها " يؤثر الإنفاق الاستثمارى الحكومى- كمؤشر تقريبي على إعادة هيكلة النفقات العامة - معنوياً على خفض معدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة.

وتعتمد منهجية البحث على الأسلوب الوصفى التحليلى، من خلال تحليل البيانات الاحصائية الخاصة بهيكل الموازنة العامة المصرية من جانب النفقات العامة لبيان مدى تطور الأهمية النسبية للإنفاق الاستثمارى الحكومى ومدى مساهمته النسبية لاجمالى الإنفاق العام، كما يتناول البحث تحليل المتغيرات الناقلة للأثر ما بين الإنفاق الاستثمارى الحكومى كمتغير مستقل، وبين معدل البطالة كمتغير تابع، كما يعتمد البحث على الأسلوب القياسى بحيث يتم بناء نموذج قياسى لمحددات البطالة فى مصر، على أن يتم إدراج الإنفاق الاستثمارى الحكومى كأحد المتغيرات المستقلة اختباراً لفرضية الدراسة.

^٣ البيان المالى ، وزارة المالية، أعداد متفرقة، والنسب محسوبة بواسطة الباحث.

وتشتمل خطة البحث على ما يلي:

١/ المقدمة، والتي تحتوى على مشكلة البحث، وأهميته، وهدفه، وفرضيته، ومنهجيته.

٢/ معدل البطالة في مصر.

٣/ الإنفاق الاستثمارى العام: إطار نظرى.

٤/ تحليل هيكل النفقات العامة.

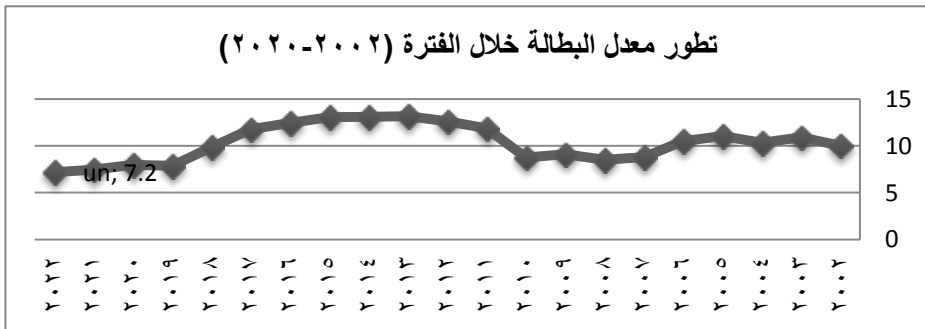
٥/ الدراسة التطبيقية

٦/ النتائج والتوصيات

٢/ معدل البطالة في مصر.

تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين بأنهم الأفراد فى سن العمل القادرون على العمل والراغبون فيه وفقاً لمستويات الأجور السائدة، بشرط البحث عن العمل مع عدم توفره، وقد بلغ معدل البطالة نحو ١٠% عام ٢٠٠٢، وتزايدت هذه النسبة خلال أعوام (٢٠١١-٢٠١٥)، وبدأ معدل البطالة فى تحقيق اتجاه نزولى منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٢، كما يتضح من الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)



ونظراً لأهمية قضية البطالة لتعدد آثارها السلبية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، فقد تنوعت الدراسات التى ناقشت محددات البطالة وذلك بحسب التركيز

على المتغيرات المفسرة المراد بحث أثرها على الظاهرة، إلا أن أهم المحددات التقليدية تتمثل في حجم السكان، باعتباره الوعاء الأساسى لقوة العمل والتي يحتسب على أساسها معدل البطالة، والناتج المحلى الإجمالى باعتباره يمثل القيمة السوقية لإجمالى السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال سنة، وبالتالي يتضمن التأثير المباشر على حجم التوظيف ومن ثم البطالة، وكذلك الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار الخاص، وقيمة الدين الخارجى⁴.

وبالإضافة إلى ما سبق، تقترح العديد من الدراسات إضافة متغيرات مفسرة أخرى كالنفقات العامة، أو الصادرات أو الواردات وغيرها، ونظراً لتعدد الأزمات العالمية المعاصرة التي تصب جميعها في تعميق ظاهرة الركود العالمى، فإن البحث سوف يركز على أثر الإنفاق الاستثمارى العام على البطالة، وذلك في إطار إعادة هيكلة النفقات العامة في مصر.

وقد صدر تقرير عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٨ بعنوان (خلق الوظائف من خلال الاستثمارات العامة)⁵، ويشير هذا التقرير إلى الدور الهام الذى من الممكن أن تلعبه الاستثمارات العامة خاصة في مجالات البنية الأساسية في خلق الوظائف والتأثير على معدل البطالة، وخاصة بالاعتماد على التقنيات كثيفة الاستخدام للعمالة في الدول النامية، ولذلك يتناول القسم التالى من البحث الإطار النظري للإنفاق الاستثمارى العام.

٣/ الإنفاق الاستثمارى العام: إطار نظري

لاشك أن شيوع البطالة أثناء فترة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) كان أحد المحركات الرئيسية لظهور النظرية الكينزية في التوظيف والنقود والفائدة عام ١٩٣٦، والتي برهنت عملياً على فشل العلاجات الكلاسيكية المتمثلة في استخدام

⁴ M. s. Maqbool, et.al (2013), "Determinants of Unemployment: Empirical Evidence from Pakistan", **Pakistan Economic and Social Review Volume 51**, No. 2, pp. 196-197.

⁵ ILO (2018), Creating Jobs through Public Investment, EIIP (Employment Intensive Investment Programme), pp: 10-13

السياسات النقدية لتحفيز الطلب الكلى والخروج من دائرة الكساد، الأمر الذى تولد عنه ظهور أهمية الاعتماد على السياسة المالية التوسعية^٦. ويقصد بالإفناق الاستثمارى الحكومى، تلك النفقات المخصصة لزيادة رأس المال العينى فى المجتمع، والتي تشمل الإنشاءات الجديدة فى مختلف الأنشطة، وكذلك الإنفاق على إصلاح وصيانة الأصول الرأسمالية التى تؤدى إلى إطالة عمرها الإنتاجى وزيادة طاقتها الإنتاجية^٧. ويرجع التأصيل النظرى للأثار الإيجابية المتوقعة للإفناق الاستثمارى الحكومى على متغيرات الاقتصاد الكلى، وبصفة خاصة على معدل النمو الاقتصادى ومعدل البطالة للنظرية الكينزية، والتي بُنيت على أساس فرضية عدم استجابة الطلب الكلى للسياسة النقدية التوسعية فى فترات الركود، الأمر الذى يلزم معه اتباع السياسة المالية التوسعية القائمة على زيادة الإنفاق الحكومى^٨.

ويؤكد النموذج الكينزى على أهمية الإنفاق الحكومى كأداة هامة للسياسة المالية والتي من شأنها التأثير الإيجابى على النمو الاقتصادى ومستوى التوظيف، بحيث يسهم فى تقليل الفرق بين معدل البطالة الفعلى والمعدل الطبيعى للبطالة، ولذلك يفترض النموذج الكينزى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة ومعدل البطالة، وعلاقة طردية بين عجز الموازنة العامة ومعدل النمو الاقتصادى، وذلك على خلاف وجهة النظر الكلاسيكية القائمة على مبادئ الحياد الاقتصادى وتوازن الموازنة، يفترض ريكاردو أن زيادة عجز الموازنة بفعل

^٦ السيد عبد المولى (١٩٩٣)، المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام المصرى، دار النهضة العربية، ص: ٩٥-٩٦

^٧ أمينة عز الدين، عبدالله رمضان (٢٠١٤)، اقتصاديات المالية العامة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان، ص: ٢١

^٨ عادل أحمد حشيش (١٩٩٥)، تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، بيروت، ص: ٥٧٦-٥٧٧

زيادة الإنفاق الحكومي يتطلب زيادة الأعباء الضريبية، وهو ما ينطوي على آثار سلبية على الإنفاق الخاص، وبالتالي على مستوى الناتج والتوظيف.⁹ ولقد اعتمد كينز على فكرة المضاعف باعتبار أن الإنفاق الحكومي يولد آثاراً ايجابية على مستويات الناتج والتوظيف، مما يؤدي إلى تضاعف هذه الآثار بفعل الزيادات المتوقعة في الاستهلاك الخاص ومن ثم الناتج وهكذا. كما انتقد النقوديون النموذج الكينزي بخصوص جدوى السياسة المالية وبصفة خاصة سياسة عجز الموازنة في علاج مشاكل الركود والبطالة وذلك من خلال تشكيكهم في صحة المضاعف الكينزي، وذلك من خلال بحث الآثار الجانبية لتمويل الإنفاق الحكومي، حيث تؤثر الضرائب سلباً على الإنفاق الخاص ومن ثم الناتج والتوظيف، أو من خلال الاقتراض الذي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على مصادر التمويل، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة طبقاً لأثر المزاحمة Crowding out effect وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص.¹⁰

وبشكل عام يمكن إيجاز الجدل على المستوى النظري ما بين النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية، والنظرية النيوكلاسيكية، فيما يخص تأثير السياسة المالية التوسعية على معدل البطالة، وترجع التحولات النظرية بشكل أساسي ما بين النظرية الكلاسيكية وحتى النيوكلاسيكية لأزمتي الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، والركود التضخمي في سبعينيات القرن العشرين.¹¹

⁹ Mansoor Arjomand, Karim Emami , Farshid Salimi (2016), "Growth and Productivity; the role of budget deficit in the MENA selected countries", **Procedia Economics and Finance**, 36 , P.347

¹⁰ تود ج. بوشهولز (١٩٩٦)، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين: مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث،

ترجمة: نزيهة الأفندي، عزة الحسيني: مراجعة: حازم البيلالوي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. ص ٢٦٦

¹¹ Dagwom Y. Dang, Ways, Jim Pam (2018), " The Causal Relationship between Budget Deficits and Unemployment in Nigeria", **Tax Academy Research Journal (Tarj)**, Vol.2,No.1,P.6

ومن بين الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي (دراسة ونيس فرج، ١٩٩٨)^{١٢}، والتي توصلت لوجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري الحكومي بالتطبيق على بيانات الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧)، وذلك على الرغم من تباطؤ أثر الإنفاق الرأسمالي الحكومي على متوسط نصيب الفرد من الناتج. وكذلك دراسة (Bose, et.al, 2003)^{١٣} والتي قامت باختبار آثار نمو الإنفاق الحكومي لمجموعة من ٣٠ دولة نامية عبر عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين على أساس التقسيم القطاعي للإنفاق الحكومي، وقد توصلت إلى أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يرتبط معنوياً مع النمو الاقتصادي على خلاف الإنفاق الجاري.

ومن بين الدراسات الداعمة أيضاً لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة (Rezk, 2005)^{١٤}، حيث قامت باختبار أثر نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الاقتصادي، وذلك تطبيقاً على الاقتصاد الأرجنتيني خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٣)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي لزيادة أكبر في الناتج، كما أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي غير كافياً لتمويل الخدمات العامة والبنية الأساسية (مثل مشروعات الطرق والمواصلات) و التي تكون لازمة لدعم عملية النمو

^{١٢} ونيس فرج عبد العال (١٩٩٨)، "أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو في مصر ١٩٧٠-١٩٩٧"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

^{١٣} Niloy Bose & Mohammad Haque & Denise R. Osborn, (2003), "Public expenditure and Economic growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries ," **Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference.**

^{١٤} Ernesto Rezk (2005), " Public Expenditure and Optimal Government Size in an Endogenous Growth Model: an Analysis of the Argentine Case", Annual Meeting of the Argentine Association of Political Economy, **National University of Laplata.**

الاقتصادى، وبالتالي تخلص هذه الدراسة إلى أنه من الضروري فى المقام الأول زيادة الإنفاق الحكومى المنتج على حساب الإنفاق الجارى. وكذلك دراسة (Arghyrou, 1999)¹⁵، بالتطبيق على الاقتصاد اليونانى خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)، وتناولت تأثير التقسيمات المختلفة للإنفاق الحكومى، وتوصلت إلى أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى غير المنتج (الإنفاق الخاص بالمرتبات) لا يتبعه زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى اليونانى. وعلى الجانب الآخر، فهناك علاقة ارتباط طردى بين الإنفاق الحكومى الرأسمالى والناتج المحلى الإجمالى، مع ملاحظة أن السببية تكون من الاتجاهين. وكذلك دراسة (Ene, 2018)¹⁶ والتي توصلت لوجود تأثير ايجابي للعجز المالى فى حالة زيادة الانفاق الاستثمارى الحكومى على معدل البطالة فى نيجريا خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧)

أما عن الدراسات التى توصلت لرفض فرضية التأثير الايجابي للإنفاق الحكومى من خلال عجز الموازنة على معدل البطالة (دراسة (Fagbohun, 2017)¹⁷، والتي قامت باختبار تأثير عجز الموازنة فى نيجريا فى الفترة (١٩٧٠-٢٠١٣) على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بينها معدل البطالة، وقد توصلت إلى أن عدم التأثير على معدل البطالة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن الاقتراض الحكومى لتمويل العجز الناتج عن زيادة

¹⁵ Michael G. Argyrou (1999), "Public Expenditure and National Income Time Series Evidence from Greece", **Department of Economics and Finance, Brunel University.**

¹⁶ Emeka E. Ene (2018) "An Empirical Analysis of the Budget Deficit and Unemployment Nexus in Nigeria," **International Journal of Multidisciplinary Research and Publications (IJMRAP)**, Volume 1, Issue 3, pp. 3-11.

¹⁷ Akinola FAGBOHUN (2017), " The Economic Performance of Budget Deficit in Nigeria ", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.8, No.8

الانفاق، ووبالتالي التأثير السلبي لارتفاع معدلات الفائدة على الانفاق الخاص ومن ثم الناتج والتوظيف.

وكذلك دراسة (Ghani and Musleh-uddin, 2006)¹⁸ لقياس دور الاستثمار الحكومي في عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة (١٩٧٣ - ٢٠٠٤)، اعتماداً على أسلوب متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression VAR، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل قوى على تأثير كلاً من الاستثمار الحكومي أو الاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال فترة الدراسة. أما دراسة (Feldmann, 2009)¹⁹ والتي قامت باختبار حجم الحكومة وتأثيره على البطالة بالتطبيق على بيانات ٥٨ من الدول النامية، خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) وقد توصلت إلى نتيجة عامة مفادها أن زيادة حجم الحكومة معبراً عنها بنسبة الإنفاق الحكومي للناتج ترتبط بارتفاع معدل البطالة، كما أوضحت دور الاستهلاك الحكومي وكذا نفقات الدعم في زيادة معدل البطالة، ولم تتوصل الدراسة إلى دليل قاطع على تأثير الاستثمار الحكومي على البطالة سواء سلباً أو إيجاباً.

ونخلص من العرض السابق، أنه على الرغم من الجدل النظري والتطبيقي حول التأثير المحتمل للإنفاق الحكومي على كلاً من الناتج والتوظيف، يظل القاسم المشترك في تأييد فكرة الآثار الإيجابية للإنفاق الحكومي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الحكومي، ولذلك يتناول القسم التالي من البحث تحليل هيكل النفقات العامة في مصر خلال الفترة.

¹⁸ Ejaz Ghani, Musleh-uddin (2006), "The Impact of Public Investment on Economic Growth in Pakistan", **the Pakistan Development Review**.vol.45.

¹⁹ Horst Feldmann (2009), "Government Size and Unemployment: evidence from Developing Countries", the Journal of Developing Areas, vol.43, No.1

٤/ تحليل هيكل النفقات العامة.

١/٤ تحليل هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥).

تميزت الموازنة العامة المصرية بوجود حالة من الاستقرار النسبي ليهيكل توزيع النفقات العامة بها خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥)، وهو ما يتضح من تحليل البيانات الواردة في الجداول أرقام (٢،١) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١)
هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البيان
282.2	222	187.817	160	145.987	127.32	115.54	اجمالي النفقات العامة
62.8	52.2	45.842	41	37.265	33.826	30.151	١ - الأجور والتعويضات للعاملين
18.4	17	13.238	9.938	9.421	8.49	8.692	٢ - شراء سلع وخدمات
50.5	47.7	42.605	38.427	30.703	25.851	21.751	٣ - الفوائد
92.3	58.4	50.546	29.232	24.751	20.649	18.05	٤ - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
23.8	21.2	18.189	21.05	20.993	18.261	16.755	٥ - النفقات الأخرى
34.1	25.5	17.395	20.261	22.851	20.25	19.775	٦ - الاستثمارات
33%	26%	27%	18%	17%	16%	16%	نسبة الدعم لاجمالي النفقات
12%	11%	9%	13%	16%	16%	17%	نسبة الاستثمارات لجملة النفقات
29%	31%	31%	32%	32%	33%	34%	نسبة النفقات الجارية لاجمالي النفقات
47%	53%	54%	56%	53%	54%	52%	نسبة النفقات الجارية وأعباء الدين

المصدر: البيان المالي، وزارة المالية، أعداد متفرقة، وتم اختيار المؤشرات واحتساب النسب بواسطة الباحث، والقيمة بالمليار جنيه.

جدول رقم (٢)
هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
733.3	701.51	588	470	392	366	351.5	اجمالي النفقات العامة
198.4	178.5	142.9	122	90	85	76.1	١ - الأجور والتعويضات للعاملين
31.2	27.2	26.6	26	23.7	28	25	٢ - شراء سلع وخدمات
193	173.1	146	104	81	72.3	52.8	٣ - الفوائد
198.5	228.5	197	150	122	102	127	٤ - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
50.2	41	35	30	31.3	28.9	27	٥ - النفقات الأخرى
61.7	52.8	39.5	35.9	37	48.3	43	٦ - الاستثمارات
27%	33%	34%	32%	31%	28%	36%	نسبة الدعم لاجمالي النفقات
8%	8%	7%	8%	9%	13%	12%	نسبة الاستثمارات لجملة النفقات
31%	29%	29%	31%	29%	31%	29%	نسبة النفقات الجارية لاجمالي النفقات
58%	54%	54%	54%	50%	51%	44%	نسبة النفقات الجارية وأعباء الدين

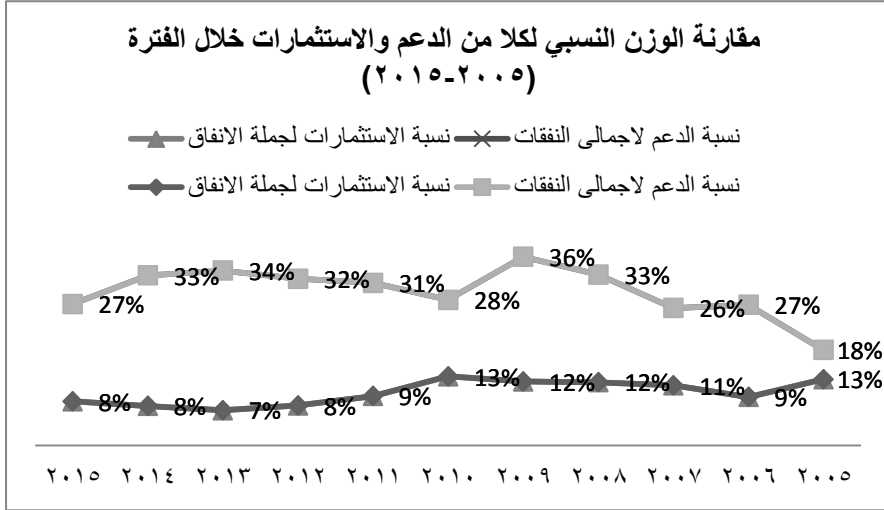
المصدر: البيان المالي، وزارة المالية، أعداد متفرقة، وتم اختيار المؤشرات واحتساب النسب بواسطة الباحث، والقيمة بالمليار جنيه.

ويتضح من تحليل البيانات الواردة في الجداول أرقام (٢،١) الملاحظات التحليلية التالية:

- تزايدت اجمالي النفقات العامة من نحو ١١٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، إلى نحو ٧٧٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٥، وذلك بمعدل تضاعف ٦.٣ مرة خلال الفترة، في حين بلغت الاستثمارات الحكومية نحو ١٩.٧ مليار جنيه

- في عام ٢٠٠٢، ووصلت إلى ٦١.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥، وذلك بمعدل تضاعف ٣.١ مرة خلال الفترة.
- تمثل النفقات الجارية والتي تشمل كلاً من نفقات الباب الأول (أجور وتعويضات العاملين)، وكذلك نفقات الباب الثاني (شراء السلع والخدمات) نسبة تكاد تكون ثابتة من إجمالي النفقات العامة وذلك خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥) بنسبة ٣٠% في المتوسط من إجمالي النفقات العامة.
 - وبإضافة نفقات الباب الثالث المتمثلة في فوائد الدين العام للنفقات الجارية، يلاحظ أيضاً وجود ثبات نسبي خلال الفترة بمتوسط نحو ٥٣% من إجمالي النفقات العامة.
 - وباستبعاد النفقات الحتمية المتمثلة فيما سبق بيانه، يمكن التعويل على المقارنة بين نسبة كلاً من الدعم (الباب الرابع) والاستثمارات العامة (الباب السادس) كأساس لبيان هيكلية النفقات العامة ومقارنتها ما بين الفترتين (٢٠١٥-٢٠٠٢) و (٢٠١٦-٢٠٢٢)، ويوضح الشكل رقم (٢) مقارنة الوزن النسبي لكلاً من الدعم والاستثمارات كنسبة لإجمالي النفقات العامة، وقد بلغ متوسط نسبة الدعم خلال الفترة نحو ٢٧% عن الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، في حين بلغ متوسط نسبة الاستثمارات نحو ٩% عن نفس الفترة. كما يشير الشكل إلى استقرار الوزن النسبي لكلا المتغيرين خلال الفترة.

شكل رقم (٢)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول (٢٠١).

ونخلص من التحليل السابق إلى وجود حالة استقرار نسبي لهيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٢)، مع انخفاض مرونة الاستثمارات العامة لجملة النفقات العامة، حيث بلغت نحو ٣٩^{٢٠}، بما يشير إلى ضعف استجابة النفقات الاستثمارية العامة للزيادة في النفقات العامة الكلية.

٢/٤ تحليل هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠١٦).

دفعت التطورات الداخلية والخارجية الحكومة المصرية في أواخر عام ٢٠١٦ إلى الإسراع في تبني برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية من خلال اتفاق قرض تسهيلات ممتد مع صندوق النقد

^{٢٠} تم احتساب مرونة الاستثمارات العامة بواسطة الباحث، اعتماداً على البيانات الواردة في الجداول (٢٠١)، وبالاعتماد على طريقة مرونة النقطة ما بين حدى الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٢).

الدولى لمدة ٣ سنوات بقيمة ١٢ مليار دولار، وقد شمل البرنامج مجموعة من الخطوات الإصلاحية تتمثل فى تحرير نظام سعر الصرف الأجنبى، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بهدف السيطرة على الدين العام، وما يستتبع ذلك من اجراءات تحريك أسعار المنتجات البترولية والطاقة بوجه عام، وتطبيق ضرائب القيمة المضافة، وكذلك إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتحقيق أكبر قدر من العدالة التوزيعية للتنمية^{٢١}.

وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى تغيير هيكل النفقات العامة لصالح برامج الصحة والتعليم والإسكان والمرافق، وتحديث شبكة الطرق والنقل وتطوير السكك الحديدية واستصلاح الأراضى وغيرها من المشروعات وذلك على حساب برامج الدعم والتى شهدت حالة من الاستقرار النسبى لسنوات عديدة بالموازنة، وقد تم إدراج هدف "زيادة الاستثمارات الحكومية" ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة المالية بمشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك بهدف الإسراع من تنفيذ مشروعات تطوير البنية الأساسية واستكمال المشروعات الكبرى فى المجالات سالفة الذكر^{٢٢}.

كما نص البيان المالى عن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ صراحةً على وجود إصلاحات هيكلية فى النفقات العامة تتضمن زيادة الاستثمارات الحكومية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتعزيز كفاءته من ناحية وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة من حيث التوزيع الجغرافى وذلك من خلال التوزيع الجغرافى المتوازن لمشروعات البنية الأساسية^{٢٣}.

^{٢١} البنك الأهلى المصرى (٢٠١٧)، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٦٧، ص: ٦-٧

^{٢٢} وزارة المالية، البيان المالى عن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، ص: ٧-١٣

^{٢٣} وزارة المالية، البيان المالى عن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ص: ١٠-١١

ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للنفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢) مع التركيز على المقارنة بين نسبة كلاً من الدعم والاستثمارات العامة.

جدول رقم (٣)
هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	البيان
1831	1578	1434	1369	1244	1031	818	اجمالي النفقات العامة
358.7	318.8	288.7	266	240	225.5	213.7	١ - الأجور والتعويضات للعاملين
99.5	81.4	69.8	62.3	53	42.2	35.6	٢ - شراء سلع وخدمات
584.8	565.4	568.4	533	437.4	316.6	243.6	٣ - الفوائد
343.4	263.8	229.2	287.4	329	276.7	201	٤ - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
114.7	99.7	86.8	77.5	74	61.5	54.5	٥ - النفقات الأخرى
329.7	249.3	191.6	143.3	109.68	109.13	69.2	٦ - الاستثمارات
19%	17%	16%	21%	26%	27%	25%	نسبة الدعم لاجمالي النفقات
18%	16%	13%	10%	9%	11%	8%	نسبة الاستثمارات لجملة النفقات
25%	25%	25%	24%	24%	26%	30%	نسبة النفقات الجارية لاجمالي النفقات
57%	61%	65%	63%	59%	57%	60%	نسبة النفقات الجارية وأعباء الدين

المصدر: البيان المالي، وزارة المالية، أعداد متفرقة، وتم اختيار المؤشرات واحتساب النسب بواسطة الباحث، والقيمة بالمليار جنيه.

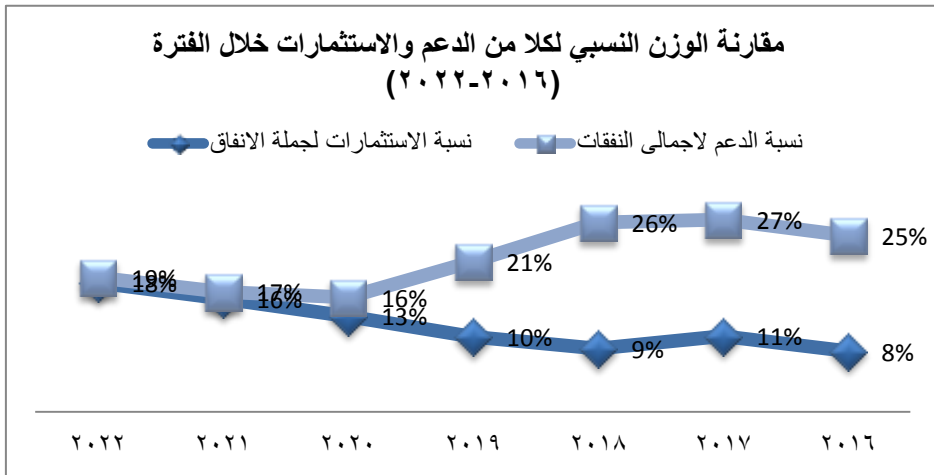
ويتضح بتحليل بيانات الجدول رقم (٣) الملاحظات التحليلية التالية:

- حققت النفقات العامة طفرات كبيرة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢) حيث بلغت ٨١٨ مليار جنيه عام ٢٠١٦، ووصلت إلى نحو ١.٨ تريليون جنيه

عام ٢٠٢٢، بمعدل تضاعف ٢.٢ مرة خلال الفترة، في حين شهد الإنفاق الاستثمارى الحكومى تغيراً جوهرياً حيث بلغ ٦٩.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦، ووصل إلى نحو ٣٢٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، وذلك بمعدل تضاعف ٤.٧ مرة خلال الفترة.

- شهد الاقتصاد المصري كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الدعم لاجمالي النفقات العامة، حيث بلغت في المتوسط عن الفترة نحو ١٩%، وفي المقابل زادت نسبة الاستثمارات الحكومية، وشهدت الموازنة -لأول مرة- تساوى نسبي لنسبتي الدعم والاستثمارات خلال أعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وهو ما يظهر من خلال الشكل رقم (٣).

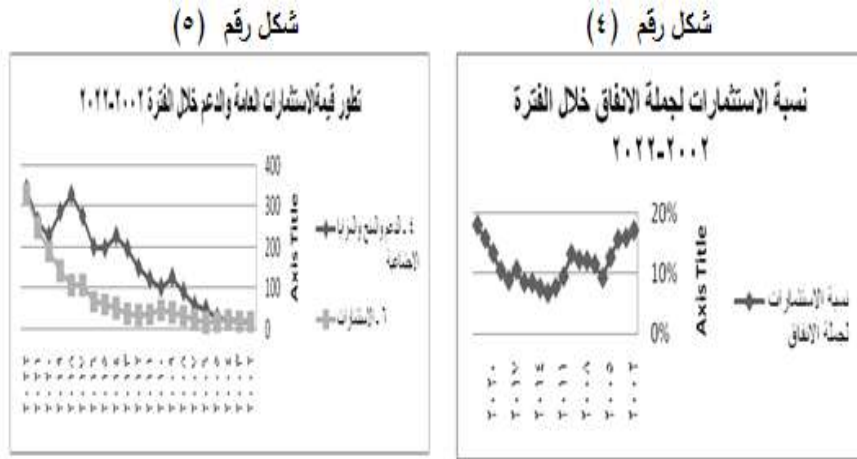
شكل رقم (٣)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول رقم (٣)

- على الرغم من الانخفاض النسبي للنفقات الجارية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢) إلا أن ارتفاع نسبة فوائد الدين العام خلال الفترة، أدت إلى ارتفاع متوسط نسبة النفقات الحتمية لنحو ٦٠% خلال الفترة، وهو أعلى من نظيره ٥٣% خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٠٢).

ونخلص من التحليل السابق بوجود إعادة هيكلة في النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)، وقد برهن على ذلك أيضاً مرونة الاستثمارات العامة لاجمالي النفقات، حيث تم احتسابها بواقع ٣.٠٣، وهو ما يشير إلى الاستجابة المضاعفة للاستثمارات العامة بالنسبة لاجمالي النفقات^{٢٤}. ويشير الشكل رقم (٤) إلى تطور نسبة الاستثمارات العامة لاجمالي النفقات العامة عن الفترة الاجمالية (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، ويظهر من الشكل فترتي الاستقرار النسبي والتغير الهيكلي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول رقم (٣،٢،١) كما يوضح الشكل رقم (٥) المقارنة الزمنية الاجمالية لكلا من قيمة الاستثمارات العامة وقيمة الدعم خلال الفترة الاجمالية، وتشير بيانات عام ٢٠٢٢ إلى التقارب الذي يصل إلى حد التساوي النسبي بين قيمة الباب الرابع

^{٢٤} تم احتساب مرونة الاستثمارات العامة بواسطة الباحث، اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول رقم (٣)، وبالاعتماد على طريقة مرونة النقطة ما بين حدى الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢).

(الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) بنحو ٣٤٣ مليار جنيه، والباب السادس (الاستثمارات العامة) بنحو ٣٣٠ مليار جنيه

٥/ الدراسة التطبيقية

١/٥ توصيف النموذج والبيانات

شهد معدل البطالة في مصر حالة من الاستقرار النسبي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥) حيث بلغ متوسطه عن الفترة نحو ١٠.١١%، وهي ذات الفترة التي اتسم فيها هيكل النفقات العامة بالاستقرار النسبي، ولقد شهد معدل البطالة بداية من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٢ اتجاهاً تنازلياً، وهو ما تزامن مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتغير الهيكلي، وقد تزامن ذلك مع تتابع آثار الأزمات العالمية وعلى رأسها (جائحة كوفيد-١٩) وما تبعها من تباطؤ في الاقتصاد العالمي بشكل عام، وبالتالي التأثير السلبي على معدلات التوظيف، وقد أشارت (دراسة Moszoro,2021)^{٢٥} إلى أن الركود العالمي الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ قد ألقى بظلاله على معدلات البطالة على المستوى العالمي، الأمر الذي يجعل دراسة تأثير الاستثمارات الحكومية على استيعاب معدلات البطالة في هذه الحالة أمراً ضرورياً.

وقد تعددت النماذج القياسية لتفسير أثر السياسة المالية بشكل عام على معدل البطالة، وقد اعتمدت دراسة (Ene,2018)^{٢٦} على سبيل المثال على بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة كدالة في كلاً من العجز المالي، الإنفاق الاستثماري الحكومي، والإنفاق الرأسمالي الخاص، وقيمة الصادرات، وبشكل مشابه قدم

²⁵ Marian Moszoro (2021), "The Direct Employment Impact of Public Investment", **IMF working paper, wp/21/131**,p.4

²⁶ Emeka E. Ene (2018) "An Empirical Analysis**Op.cit.**

دراسة (Marie,2022)²⁷ نموذجاً لمعدل البطالة كدالة في عجز الموازنة ومعدل البطالة المبطل لفترة واحدة والاستثمار الخاص ومعدل الفائدة. ونظراً لما شهده الاقتصاد المصري من إعادة هيكلة في جانب النفقات العامة خلال فترة الدراسة، يثور التساؤل حول مدى تأثير زيادة الاستثمارات الحكومية -كمؤشر تقريبي على إعادة هيكلة النفقات العامة- على معدل البطالة في مصر. وتحققاً لاختبار فرضية البحث، تم بناء نموذج قياسي اعتماداً على مراجعة الدراسات السابقة لمحددات البطالة وذلك على النحو التالي:

$$Un = \alpha + \beta_1 LF + \beta_2 GDP + \beta_3 GC + \beta_4 GI + \beta_5 EX + \beta_6 CF + \mu$$

حيث:

تشير إلى معدل البطالة كنسبة لإجمالي قوة العمل	Un
نسبة قوة العمل لإجمالي السكان	LF
الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بمعدل النمو	GDP
الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	GC
الاستثمارات العامة كنسبة من إجمالي النفقات العامة	GI
قيمة الصادرات بالدولار	EX
التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	CF
حد الخطأ العشوائي	μ

وقد تم الحصول على بيانات جميع المتغيرات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي، فيما عدا نسبة الاستثمارات العامة فقد تم احتسابها بواسطة الباحث من خلال بيانات وزارة المالية، وبذلك فقد تم إدراج الاستثمارات العامة كأحد المتغيرات المفسرة للبطالة.

²⁷ Juniors Marire (2022), " Relationship between fiscal deficits and unemployment in South Africa ", **Journal of Economic and Financial Sciences**, 15(1),.

٢/٥ نتائج القياس

بإجراء تحليل الانحدار باستخدام بيانات الاقتصاد المصري كما سبق
بيانه خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢، وباستخدام برنامج E-views، وبالاعتماد
على طريقة المربعات الصغرى، تم التوصل إلى النتائج التالية:

Dependent Variable: UN

Method: Least Squares

Date: 02/05/23 Time: 19:06

Sample: 1 21

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LF	-0.052906	0.158189	-0.334446	0.7430
GR_	-0.134454	0.146856	-0.915545	0.3754
GI	-29.82066	5.887312	-5.065243	0.0002
GC_	0.540560	0.263855	2.048703	0.0597
EX	-2.62E-06	2.82E-05	-0.093006	0.9272
CF_	-0.322315	0.104518	-3.083808	0.0081
C	16.73306	4.712139	3.551053	0.0032
R-squared	0.900030	Mean dependent var		10.29714
Adjusted R-squared	0.857186	S.D. dependent var		1.971353
S.E. of regression	0.744988	Akaike info criterion		2.510305
Sum squared resid	7.770105	Schwarz criterion		2.858479
Log likelihood	-19.35820	Hannan-Quinn criter.		2.585868
F-statistic	21.00708	Durbin-Watson stat		1.609304
Prob(F-statistic)	0.000003			

ويمكن استخلاص النتائج التالية من خلال نتائج التقدير السابقة:

- معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة f المحسوبة حوالى 21، وكذلك بلغت المقدرّة التفسيرية للنموذج ككل حوالى 90% بحسب معامل التحديد R^2 .

- مقارنة معنوية المتغيرات المفسرة للبطالة في ضوء النموذج المقدر، يمكن التوصل إلى أن أكثر المتغيرات المستقلة معنوية، هو الاستثمار الحكومي كنسبة لاجمالي النفقات العامة GI حيث بلغت قيمة احصاءة $t=5$ ، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية، بحيث تؤدي زيادة الاستثمارات العامة إلى انخفاض معدل البطالة خلال فترة الدراسة، وهو ما يتفق مع الإطار النظري، ويثبت فرضية الدراسة.
 - توجد علاقة عكسية معنوية احصائياً بين التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي CF حيث بلغت قيمة احصاءة $t=3$.
 - توجد علاقة طردية معنوية احصائياً بين الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي GC حيث بلغت قيمة احصاءة $t=2$. وهو ما يمكن تفسيره بأن زيادة الاستهلاك الحكومي يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص من خلال أثر المزاحمة وبالتالي يؤثر على ايجاباً على معدل البطالة.
- وعلى الرغم من أن النتائج السابق بيانها تبدو نتائج مثلى، من حيث القدرة التفسيرية للنموذج، وكذا معنوية المتغيرات المستقلة المتفقة مع الإطار النظري، إلا أنها تشير في ذات الوقت إلى احتمالية وجود انحدار زائف Spurious Regression، ولذلك يجب تطبيق بعض الاختبارات الاحصائية لاختبار خصائص السلاسل الزمنية من حيث مدى السكون Stationarity وكذلك الاختبارات الخاصة بتجانس حدود الخطأ Heteroskedasticity ، والارتباط الذاتي لحدود الخطأ Serial Correlation. وذلك على النحو التالي:

٣/٥ الاختبارات الاحصائية

يهدف اختبار استقرار (سكون) السلاسل الزمنية إلى اختبار تحقق الفرض العدمي المتمثل في وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية Unit Root، ومن بين الاختبارات المستخدمة في هذا الصدد اختبار ديكي فولر الموسع ADF test، واختبار فيليبس بيرون PP test، وقد تم إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية السبعة المستخدمة في التقدير بالاعتماد على اختبار ADF،

وذلك بالنسبة للسلاسل في مستواها الأول، وباستخدام برنامج E- views جاءت النتائج على النحو التالي:

ADF Unit Root Test (at Levels)			
Variables	Coeffecient	t- test	Prob.
<i>Un</i>	-0.552729	-2.584249	0.0239
<i>LF</i>	-0.152925	-1.244239	<u>0.2294</u>
<i>GDP</i>	-0.426764	-2.170168	0.0436
<i>GC</i>	-0.075904	-0.961003	<u>0.3509</u>
<i>GI</i>	-0.198193	-1.293287	<u>0.2123</u>
<i>EX</i>	-0.197015	-1.220995	<u>0.2378</u>
<i>CF</i>	-0.291846	-1.758349	<u>0.0957</u>

ويتضح من النتائج السابقة، ضرورة قبول الفرض العدمي في حالة خمسة من السلاسل الزمنية وهي (LF,GC,GI,EX, and CF) بما يعنى وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية في مستواها الأولى، وقبول الفرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة في سلسلتى (Un and GDP) فقط، مما يضع قيوداً على إمكانية الاعتماد على نتائج التقدير، وبالتالي تم تحويل هذه السلاسل إلى سلاسل من الفروق الأولى First Differences، وبإجراء اختبارات السكون جاءت النتائج على النحو التالي:

ADF Unit Root Test (at 1st D)			
Variables	Coeffecient	t- test	Prob.
<i>Un</i>	-0.740892	-3.244815	0.0048
<i>LF</i>	-0.854069	-3.645506	0.0020
<i>GDP</i>	-1.055169	-3.836276	0.0013
<i>GC</i>	-0.514824	-2.455198	0.0251
<i>GI</i>	-0.805838	-3.328275	0.0040
<i>EX</i>	-1.070164	-3.155086	0.0058
<i>CF</i>	-0.859242	-3.498136	0.0028

وتشير النتائج السابقة إلى أن السلاسل الزمنية تتميز بالسكون (الاستقرار) من ذات الدرجة، إذ تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، وهو ما يعنى عدم وجود جذر الوحدة في حالة الفروق الأولى، مما يعنى إمكانية الاعتماد على نتائج التقدير للسلاسل في فروقها الأولى.

٤/٥ إعادة تقدير النموذج (السلاسل الزمنية من الفروق الأولى)

بإعادة تحليل الانحدار باستخدام ذات البيانات وفقاً للنموذج المعدل للسلاسل الزمنية باستخدام الفروق تم التوصل للنتائج التالية:

Dependent Variable: D(UN)

Method: Least Squares

Date: 02/05/23 Time: 19:54

Sample (adjusted): 2 21

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LF)	0.028113	0.148445	0.189385	0.8525
D(GR_)	-0.263005	0.168182	-1.563811	0.1402
D(GC_)	0.677492	0.404200	1.676130	0.1159
D(GI)	-19.47274	8.494970	-2.292267	0.0379
D(EX)	3.24E-05	2.66E-05	1.217136	0.2437
D(CF_)	-0.139319	0.168372	-0.827444	0.4219
R-squared	0.661089	Mean dependent var		-0.140500
Adjusted R-squared	0.540050	S.D. dependent var		1.129967
S.E. of regression	0.766340	Akaike info criterion		2.548942
Sum squared resid	8.221868	Schwarz criterion		2.847662
Log likelihood	-19.48942	Hannan-Quinn criter.		2.607255
Durbin-Watson stat	1.723652			

وبمقارنة نتائج القياس في حالة السلاسل المستقرة، مع القياس الأولى يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- يتضمن القياس للسلاسل عند مستوياتها الأولى، مبالغة ترجع إلى الاتجاه العام الموجود في السلاسل الزمنية، ولذلك تضمن النموذج ٣ متغيرات مستقلة ذات معنوية وهي (GI, CF and GC)، وذلك لمعامل تحديد للنموذج ٩٠%، وبقيمة مرتفعة لاحصاءة F.
- تشير نتائج القياس للسلاسل الزمنية على مستوى الفروق إلى انخفاض معامل التحديد إلى ٦٦%، كما انخفضت قيم احصاءة t لجميع المتغيرات المستقلة، وبالتالي أصبح المتغير المستقل الوحيد ذو المعنوية الاحصائية هو

المتغير (GI) بقيمة $t=2$ ، وبإشارة سالبة، تفيد بوجود علاقة عكسية معنوية احصائياً بين الاستثمار الحكومي كنسبة من النفقات العامة (كمتغير مستقل) وبين معدل البطالة (كمتغير تابع). خلال في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢).

وللتأكد من النتيجة السابقة، تم إجراء الاختبارات الخاصة بتجانس حدود الخطأ Heteroskedasticity ، والارتباط الذاتي لحدود الخطأ Serial Correlation. وذلك بالاعتماد على حزمة برمج Eviews وجاءت النتائج على النحو التالي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.345419	Prob. F(6,13)	0.0932
Obs*R-squared	10.39616	Prob. Chi-Square(6)	0.1089
Scaled explained SS	3.972329	Prob. Chi-Square(6)	0.6804

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/05/23 Time: 19:55

Sample: 2 21

Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.261462	0.141825	1.843554	0.0882
D(LF)	-0.065618	0.091001	-0.721069	0.4836
D(GR_)	-0.106264	0.102277	-1.038977	0.3178
D(GC_)	-0.566162	0.302533	-1.871407	0.0840
D(GI)	0.718747	4.908964	0.146415	0.8858
D(EX)	7.21E-06	1.58E-05	0.455707	0.6561
D(CF_)	-0.026936	0.123064	-0.218875	0.8301

R-squared	0.519808	Mean dependent var	0.411093
Adjusted R-squared	0.298181	S.D. dependent var	0.526722
S.E. of regression	0.441260	Akaike info criterion	1.470851
Sum squared resid	2.531231	Schwarz criterion	1.819357
Log likelihood	-7.708506	Hannan-Quinn criter.	1.538883
F-statistic	2.345419	Durbin-Watson stat	2.402429
Prob(F-statistic)	0.093154		

وتشير نتيجة التحليل السابق إلى قبول فرض العدم **Null Hypothesis** بسبب قيمة احصاءة f ، مما يعنى عدم وجود مشكلة عدم تجانس حدود الخطأ، ويظهر ذلك أيضاً من خلال الشكل التالى:

Date: 02/05/23 Time: 20:06

Sample: 1 21

Included observations: 20

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. * .	. * .	1	0.155	0.155	0.5571	0.455
. * .	. * .	2	0.188	0.168	1.4219	0.491
.* .	*** .	3	-0.300	-0.370	3.7527	0.289
.* .	.* .	4	-0.273	-0.243	5.8031	0.214
. .	. ** .	5	-0.015	0.249	5.8098	0.325
. * .	. * .	6	0.089	0.113	6.0612	0.416
. .	.* .	7	0.053	-0.281	6.1570	0.522
. * .	. * .	8	0.139	0.136	6.8625	0.552
. * .	. .	9	-0.190	-0.049	8.3012	0.504
. .	.* .	10	-0.038	-0.125	8.3645	0.593
. * .	. .	11	-0.115	0.020	9.0150	0.621
. * .	.* .	12	-0.122	-0.152	9.8341	0.631

وكذلك فإن نتيجة التحليل الخاص بارتباط حدود الخطأ يشير إلى قبول فرض العدم **Null Hypothesis** بسبب قيمة احصاءة f ، مما يعنى عدم وجود مشكلة ارتباط حدود الخطأ، وهو ما يؤكد مرة أخرى على جودة النتائج وبالتالي التأكيد على النتيجة

الرئيسية للقياس بوجود علاقة عكسية معنوية احصائياً بين الانفاق الاستثمارى العام كنسبة من اجمالى النفقات العامة (كمتغير مستقل) وبين معدل البطالة (كمتغير تابع).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.158657	Prob. F(2,12)	0.8550
Obs*R-squared	0.513388	Prob. Chi-Square(2)	0.7736

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 02/05/23 Time: 19:56

Sample: 2 21

Included observations: 20

Presample missing value lagged residuals set to zero.

٦/ النتائج والتوصيات

توصل البحث إلى نتيجة أساسية مفادها وجود تغير هيكلى فى جانب النفقات العامة فى الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)، وهو ما يظهر من خلال تغير الأوزان النسبية لكلا من الدعم والاستثمارات العامة لاجمالى النفقات العامة، حيث تلاحظ أن هذه الفترة شهدت ارتفاع نسبة الاستثمارات العامة على حساب الدعم كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى هذه الفترة.

كما خلص البحث إلى أن إعادة هيكلة النفقات العامة من خلال زيادة الوزن النسبي للاستثمارات العامة على حساب الدعم، أدى إلى التأثير الإيجابي على معدل البطالة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، حيث أثبتت نتائج القياس صحة فرضية الدراسة، وذلك لثبوت العلاقة العكسية ذات المعنوية الاحصائية بين الانفاق الاستثمارى العام كنسبة من النفقات العامة -كمؤشر تقريبي عن إعادة هيكلة النفقات العامة- كمتغير مستقل، وبين معدل البطالة (كمتغير تابع).

وتبرهن هذه النتيجة على فاعلية السياسة المالية التوسعية القائمة على التوسع فى النفقات الاستثمارية وخاصة المقترنة بمشروعات البنية الأساسية وبصفة خاصة المشروعات كثيفة العمالة منها كمشروعات الطرق والإسكان والمرافق فى التأثير الإيجابي على معدل البطالة خاصة فى أوقات الركود، وهو ما يتطابق مع الفكر الكينزى. ويوصى الباحث بناءً على النتيجة السابقة بأهمية الحفاظ على نسب الاستثمارات العامة لاجمالي النفقات العامة، وخاصة فى مجال البنية الأساسية تحقيقاً لأثر التكامل من جهة ولاستيعاب جزء من البطالة من جهة أخرى.

٧/ المراجع:

١/٧ المراجع باللغة العربية:

- أمينة عز الدين، عبدالله رمضان (٢٠١٤)، اقتصاديات المالية العامة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان.
- البنك الأهلى المصرى (٢٠١٧)، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٦٧.
- تود ج. بوشهولز (١٩٩٦)، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين: مقدمة للفكر الاقتصادى الحديث، ترجمة: نزيرة الأفندى، عزة الحسينى: مراجعة: حازم البيلاوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة
- السيد عبد المولى (١٩٩٣)، المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام المصرى، دار النهضة العربية،
- عادل أحمد حشيش (١٩٩٥)، تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، بيروت،
- قاعدة بيانات البنك الدولى <https://data.worldbank.org/indicators>
- وزارة المالية، البيان المالى عن الموازنة العامة للسنة المالية (أعداد متفرقة)
- ونيس فرج عبد العال (١٩٩٨)، "أثر الانفاق الاستثمارى الحكومى على النمو فى مصر ١٩٧٠-١٩٩٧"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

٢/٧ المراجع باللغة الانجليزية:

- Arghyrou Michael G. (1999), "Public Expenditure and National Income Time Series Evidence from Greece", **Department of Economics and Finance, Brunel University.**
- Arjomand Mansoor, Karim Emami , Farshid Salimi (2016), "Growth and Productivity; the role of budget deficit in the MENA selected countries", **Procedia Economics and Finance.**
- Bose Niloy & Mohammad Haque & Denise R. Osborn, (2003), "Public expenditure and Economic growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries ," **Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference.**
- Dang Dagwom Y., Wayas, Jim Pam (2018), " The Causal Relationship between Budget Deficits and Unemployment in Nigeria", **Tax Academy Research Journal (Tarj)**, Vol.2,No.1.
- Ene Emeka E. (2018) "An Empirical Analysis of the Budget Deficit and Unemployment Nexus in Nigeria," **International Journal of Multidisciplinary Research and Publications (IJMRAP)**, Volume 1, Issue 3.
- Fagbohun Akinola (2017), " The Economic Performance of Budget Deficit in Nigeria ", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.8, No.8
- Feldmann Horst (2009), "Government Size and Unemployment: evidence from Developing Countries", the Journal of Developing Areas, vol.43, No.1
- Ghani Ejaz, Musleh-uddin (2006), "The Impact of Public Investment on Economic Growth in Pakistan", **the Pakistan Development Review**.vol.45.

- **ILO** (2018), Creating Jobs through Public Investment, EIIP (Employment Intensive Investment Programme),
- Juniors Marire (2022), " Relationship between fiscal deficits and unemployment in South Africa ", **Journal of Economic and Financial Sciences**, 15(1),.
- Maqbool M. s., et.al (2013), "Determinants of Unemployment:Empirical Evidence from Pakistan", **Pakistan Economic and Social Review Volume** 51, No. 2.
- Moszoro Marian (2021), "The Direct Employment Impact of Public Investment", **IMF working paper**, wp/21/131.
- Rezk Ernesto (2005), " Public Expenditure and Optimal Government Size in an Endogenous Growth Model: an Analysis of the Argentine Case", Annual Meeting of the Argentine Association of Political Economy, **National University of Laplata**.